

جمعية العلوم الاقتصادية السورية



ص.ب : 2979 - فاكس 2325462

هاتف : 2324427 - 2325461 - دمشق

موقع الجمعية على الأنترنت

<http://www.syrieneconomy.com>

ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون

حول بعض تداعيات

الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة

دمشق 2009/2/3 _ 2009/5/26

الفساد وسوء توزيع الثروة

د. حسين القاضي

د. سنان علي ديب

2

2009/2/10

د. سنان علي ديب

الفساد و سوء توزيع الثروة

بسم الله الرحمن الرحيم

- و لا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين *

صدق الله العظيم سورة القصص

أيها الأخوة و الأخوات:

السلام عليكم،

يشرفني أن أقدم هذا البحث من ضمن سلسلة أبحاث وندوات جمعية العلوم الاقتصادية، شاكراً لمجلس إدارتها، ممتناً له إتاحة الفرصة لي للقاء صفوة مقتدرة و متخصصة من الأكاديميين و المهتمين و الباحثين و الإعلاميين على حد سواء في إبداء الرأي و تبادل الحوار بأسلوب ديمقراطي هادف متأملاً أن تسامحوني إن أخطأت ، و إن أصبت فهذا واجب.

وقبل البدء لا بد لنا من تحية ملؤها الإجلال و الإكبار للأبطال المؤمنين من أطفال و نساء و شبوخ تحدوا أقوى و أحدثت تقنيات القتل و التدمير و أفضلوا مشروعهم في كل من غزة و الجنوب اللبناني و إلى جميع الدول الداعمة لنا في موقفنا و الثابتة على هذا الموقف سواء أكانت عربية أو إسلامية أو تقدمية و نخص بالشكر تركيا و إيران و فنزويلا و جميع الشعوب الداعية للسلام ضد الإرهاب الصهيوني المدعوم بالإرهاب الغربي.

تمهيد :

بعد أن تجاوزنا معظم الأخطار و المطبات التي وضعت في طريقنا نحو الاستمرار التنموي ، و على الرغم من أن الأعداء و أعوانهم ما زالوا يتربصون ، فقد ثبت بالبرهان القاطع أن مقاومة المحتل و ممانعة مشاريعه هي الأساس في ترويض الغزاة و جرهم إلى السماع لرؤيتنا التي تتبع من حقوقنا ، فلا نظن أن يمر إجهاض مشروع الشرق الأوسط الجديد و هزائم الكيان الإرهابي الغاصب من دون التربص للانتقام ، وكذلك ثبت أن القوي يفرض رؤيته و لا يخشى من الآخرين و انطلاقاً من التوهان الغربي من الأزمة المالية العالمية التي صنعها بتبنيه منهج الليبرالية الجديدة التي تعتمد على الاحتكارات القليلة و على الفساد الأخلاقي و تسخير الدول من أجل حماية هذه الاحتكارات و استمرار

نموها ولو على حساب شعوبها , هذه الأزمة التي تحولت إلى أزمة اقتصادية سوف تفرض سياسات اقتصادية بعيدة عن "دعه يعمل دعه يمر" , فإن البنيان القوي المرصوص المتين هو الأساس لاستمرارية الانطلاقة القوية الصامدة الحرة . فمن الفترة الماضية وجدنا أنه "لا يحك جلدك إلا ظفرك" , و بالتالي قوة البنيان الداخلي يجب المحافظة عليها و يجب تدعيمها بشكل أفضل نحو مزيد من المناعة و الصلابة و الوحدة و الرفاهية , و من أجل ذلك لا بد من مواجهة تحدي لا يقل خطورة عن التحديات الخارجية التي عانينا منها , و على العكس من التحديات الخارجية , فهذا التحدي يؤدي إلى أمراض اجتماعية و اقتصادية و ثقافية و سياسية خطيرة تمس البنيان الداخلي و تخفف من الانتماء و تغير التركيبة الداخلية و هذا التحدي هو الفساد بأشكاله المختلفة و بأحجامه المتنوعة , فما هي هذه الظاهرة و ما هي مسبباتها و ما الآثار الناجمة عنها و هل الحلول و الإجراءات الكفيلة بالحد منها موجودة .

فالفساد ظاهرة عالمية تاريخية , يعد من الأمراض الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية الخطيرة و التي لها انعكاسات سلبية مؤثرة على مختلف نواحي الحياة , و بالتالي على عرقلة عملية التنمية بأنواعها المختلفة , و بالتالي الفساد من الأمراض التي كلما كبر حجمها كلما ازداد مفعولها و انعكس تأثيرها بشكل مضطرب على عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بشكل خاص , و كذلك يؤثر الفساد على الموارد البشرية من حيث انخفاض الإنتاجية و زيادة البطالة و هدر الإمكانيات و الجهود و إحباط الإبداع و الابتكار و زيادة حدة التفاوت في توزيع الثروة بذلك نستطيع القول: أن الفساد عبارة عن قنبلة موقوتة قابلة للانفجار في أي وقت , و هو سرطان يعرقل عملية التنمية و البناء و المواجهة.

و نود هنا أن نونوه أننا عندما نقول عن عالمية ظاهرة الفساد فإننا لا نعطي مبرر لوجوده في مجتمعنا , فحسب رأينا فشعوب الدول المتقدمة في التنمية لا تتفوق و لا تتميز عن شعبنا باستثناء احترام القانون , فحضارتنا أعرق و عقيدتنا أعمق و انتماؤنا أصدق و لكنهم خدروا شعبهم بالثروات و الأموال المنهوبة سابقاً من بلداننا و التي ما تزال تنهب , و حذهم المال و لو بتوزيع نسبي , هذا المال الذي يحاولون أن يفرضوه ملهماً و إليها عن طريق اختراق عاداتنا و تقاليدنا و تغيير قوانيننا نحو سياسات تكون غايتها تفضيل المال على الإنسانية و الأخوة و الصداقة .

و قبل البدء بتشخيص الظاهرة و دراسة أسبابها و آثارها لا بد لنا من تعريف هذه الظاهرة :

الفساد لغوياً : فالفساد في اللغة نقيض الصلاح يعني التلف و العطب و الاضطراب و الخلل , و جاء بمختار القاموس فسد , فسأداً ضد صلح , فهو فاسد , و المفسدة خلاف المصلحة , و الاستفساد خلاف الاستصلاح و قد ذكرت كلمة الفساد في القرآن الكريم /50/ مرة .

و من ثم نعرف الفساد كما جاء عن طريق بعض المنظمات و المؤسسات الدولية

- تعريف منظمة الشفافية العالمية لظاهرة الفساد على أنه " إساءة استعمال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية" و ليس المقصود بكلمة شخصية الشخص المسيء بذاته فقط , بل تتعداه إلى كل شخص يستفيد من الشخص المفسد , و الفساد حسب الرأي السابق يشمل كل أنواع السلطة التي تقوي الفساد و تساعد و تساهم على انتشاره و حمايته و يشمل كل القطاعات الاقتصادية.

- هناك من يعرف الفساد على "أنه انحراف أخلاقي لبعض المسؤولين الحكوميين" , و نلاحظ أن هذا التعريف يركز على الجانب الأخلاقي و الاجتماعي , و يركز على أن الفساد هو عبارة عن البعد عن الأخلاقيات المتعارف عليها اجتماعياً من قبل الموظفين الحكوميين الذين يتخذون قرارات مرتبطة بالموارد البشرية و المالية و الاقتصادية و الاجتماعية , و يمكننا أن نعتبر هذا التعريف غير كامل بسبب اقتصره على موظفي القطاع العام كمرتكبين لظاهرة الفساد من ناحية , و كذلك لأن بعض الأخلاقيات قد تكون مرفوضة في مجتمع معين و لكنها مقبولة في مجتمع من ناحية أخرى .

- أما البنك الدولي فقد وضع تعريفاً للفساد وللأنشطة التي تندرج تحته على النحو التالي "استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص"، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول رشوة أو طلب أو ابتزاز لإجراء عقد تقديم خدمة أو كسب مناقصة أو مزايمة، اتفقت جميع التعاريف على الغاية أو الهدف من الفساد، وهو الحصول على كسب خاص أو منفعة شخصية، ونلاحظ أن هذا التعريف على الرغم من عموميته، لكنه يحاول أن يوحي اقتصار الفساد على القطاع العام وبالتالي يحاول الإيحاء أن القطاع العام والاقتصاد الموجه هو سبب الفساد في العالم أجمع وخاصة في الدول النامية، وهذا التعريف نابع من مفاهيم ليبرالية مما يوحي بأنه جزء من مخطط تقوم به هذه المؤسسات لإعادة تنظيم العالم في إطار الليبرالية الجديدة، وهذا ما تؤكد عند طرح البنك الحلول القادرة على القضاء على الفساد المتمثلة بالخصخصة وتحرير التجارة، وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي السياسية ورفع الدعم، وإعطاء القطاع الخاص الدور الأكبر في الحياة الاقتصادية والسياسية، وأن هذه السياسات وصفات جاهزة لجميع الدول على الرغم من اختلاف البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية
- أما تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 بأنه الرشوة بجميع وجوهها، والاختلاسات في القطاعين العام والخاص، والمتاجرة بالنفوذ، وإساءة استغلال الوظيفة، والإثراء غير المشروع، وغسل العائدات الإجرامية، إخفاء الممتلكات المتأتية من الفساد، وإعاقة سير العدالة، وزيادة على المشاركة والشروع بكل ما ذكر.

مما سبق نلاحظ أن الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق الفساد، فكانت محل خلاف بين هذه التعاريف، حيث قصرها التعريف الأول والثاني والثالث على الوظيفة العمومية فقط، وهذا على خلاف الواقع، لحدوث الفساد في القطاعين العام والخاص في آن واحد معاً، أو في كل قطاع على حده.

أما في التعريف الثاني فقد جاءت هذه الوسيلة عامة، لاستخدام هذا التعريف مصطلح المنصب بدلاً من الوظيفة العمومية، وذلك ليشمل استغلال المنصب في القطاعين العام والخاص على حد سواء.

وقد تميز التعريف الرابع عن غيره بالإشارة إلى الفساد الإداري والسياسي والأخلاقي

أما الإداري فيتمثل باستغلال صغار الموظفين العموميين لوظائفهم في تحقيق منافع خاصة. وأما السياسي فيتمثل في اختلاس الموظفين الكبار للموارد والأموال العامة، أما الأخلاقي فالبعد عن الأعراف والتقاليد والعرف الاجتماعية.

- وبدورنا سوف نعرف الفساد على أنه الاستغلال المشروع وغير المشروع للأنظمة والقوانين من قبل موظفي القطاع العام أو الخاص أو من قبل أي مواطن بغية الحصول على المكاسب المالية والعينية لشخصه أو لغيره ممن تربطه بهم مصلحة.

وبرأيي الخاص الفساد غير مرتبط بنظام اقتصادي معين ولا بنوعية الملكية ولا بدين ولا بطائفة ولا إقليم ولا بنوع الوظيفة ولا بإطار فترة زمنية معينة ولا بقومية ولا بجنس ولا بإيديولوجيا، وهو غير مبرر لأي كان مسؤول، رجل دين، غني، فقير، مواطن، غريب، عالم جاهل، أنتى ذكر....

أنواع الفساد

يمكن تصنيف الفساد من حيث حجم انتشاره إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي :

- 1- عرضي (فردى): وقد يكون الفساد أحياناً حالة عرضية لبعض الأفراد السياسيين أو الموظفين العموميين، أو مؤقتاً وليس منتظماً

2) - مؤسسي . وفي حالات أخرى يكون الفساد موجوداً في مؤسسة بعينها أو في قطاعات محددة للنشاط الاقتصادي دون غيرها من القطاعات الأخرى ، وذلك كوجود بعض الموظفين الرسميين الفاسدين في بعض الوزارات والقطاعات المختلفة.

ويكثر الفساد في القطاعات التي يسهل جني الربح منها ، حيث يسود الضعف في النظام وتضعف الرقابة والتنظيم في هذه القطاعات .

3) - منتظم: وفي أحيان أخرى يصبح الفساد ظاهرة يعاني منها لمجتمع بكافة طبقاته ومختلف معاملاته ، وهذا ما يقصده بالفساد المنتظم أو الممتد . وهذا الفساد يؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد على كافة مستويات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وله ملامح تميزه عن غيره :

أ) أنه متجسد في بيئات ثقافية واجتماعية معينة.

ب) يميل إلى أن يكون احتكاريًا.

ج) أنه فساد منظم ويصعب تجنبه .

و هكذا نرى أن للفساد أشكال كثيرة ، فقد يكون فردياً أو مؤسسياً أو منتظماً ، وقد يكون الفساد مؤقتاً أو في مؤسسة معينة أو قطاع معين دون غيره . وأن أخطر هذه الأنواع هو الفساد المنتظم حين يتخلل الفساد المجتمع كاملاً ويصبح ظاهرة يعاني منها هذا المجتمع

- كذلك يمكننا تقسيم الفساد من حيث الحجم إلى الفساد الكبير و الفساد الصغير .

فالفساد الصغير: و يكون فردي أو حتى متسلسل ولكنه ضمن نطاق محدد ، و المبالغ المحصلة منه ضئيلة و هناك من يعتبره نوع من إعادة توزيع الدخل و هذا تبرير فاسد .

و الفساد الكبير: وذلك من حيث المستوى الوظيفي للذي يقوم بالفساد و مدى حجم المبالغ الفاسدة و مدى أنعاسه على المجتمع و الفساد الكبير الذي يكون له مستوى عالي و ذو عوائد كبيرة و له انعكاسات كثيرة و خطيرة و هذا النوع من الفساد الذي يحول جزء كبير من الفائض الاقتصادي إلى مكتنزات و أموال تهرب إلى الخارج و يستحوذ هذا النوع على حوالي 80% من مدخلات الفساد فيما يمارسه القلة .

- و كذلك يمكننا تقسيم الفساد حسب الحيز الجغرافي للفساد إلى :

الفساد المحلي: الذي يكون ضمن النطاق الجغرافي للبلاد .

الفساد العالمي: بحيث أن الفساد يأخذ طابع العالمية دعماً لما يسمى بظاهرة العولمة و قد تكون مؤسسات و منظمات دولية مساعدة على هذا النوع من الفساد و كذلك زاد هذا النوع بعد سيطرة القطب الواحد و ظهور المافيات العالمية و قد يكون هناك مافيات محلية في دولة ما مرتبطة بهذه المافيات، و تشكيل ما يسمى بالشركات متعددة الجنسيات أسلوب من أساليب دعم الفساد ، و بهذا فإن ضمن هذا النوع من الفساد يكون هناك منظمات داعمة و مساعدة للفساد ممتدة في أكثر من دولة ، و كذلك يمكن مشاهدة هذا النوع من الفساد عن طريق مخالفة القرارات الدولية و مخالفة القوانين والكيان الصهيوني الأكثر فساداً و إفساداً في هذا المجال.

و كذلك يمكننا تقسيم الفساد إلى : الفساد الاقتصادي و الفساد السياسي و الفساد الأخلاقي و الفساد الثقافي.

بعض مظاهر الفساد

بعد أن تطرقنا إلى بعض التعاريف لظاهرة الفساد و توصلنا إلى تعريف خاص من قبلنا لا بد لنا من التطرق إلى بعض المظاهر التي تتجلى من خلالها ظاهرة الفساد , فهناك الكثير من الأشكال المادية و المعنوية التي تدل على انتشار ظاهرة الفساد و من هذه المظاهر :

- الواسطة أو المحسوبية: وتعد هذه من أخطر أنواع الفساد لكونها غير مرئية أو محسوسة و يصعب إثباتها بأدلة و براهين , فالرشوة يمكن ضبطها علناً من خلال تطبيق من أين لك هذا , و بذلك فهو كل تدخل غير مشروع في إنجاز أمر أو تحقيق غاية بشكل غير قانوني أو أخلاقي أو بشكل يتجاوز أسس العمل و قوانينه .

- المحاباة الإدارية : بعامل الصداقة و المحسوبية و القرابة و المصلحة و تبادل المنافع و الالتفاف على القوانين و الأنظمة .

- الرشوة : و هذه من أكثر الممارسات الفاسدة انتشاراً في أيامنا هذه , بحيث يؤدي من قبل الكثيرين من صغار الموظفين , و عامة المواطنين مقابل أعمال إدارية أو توقيع , أو تسهيل معاملات أو تمريرها كالفروض أو الإعفاء من الضرائب و الرسوم أو تخفيضها (كموظفي الجمارك و المالية). يضطر المواطن لأن يدفع المال بسبب الضغط الإداري الممارس عليه من قبل الموظف المعني بالقضية , و إعاقة عمله و تأخيرها لهذا العمل , و عرقلة معاملته و التي تكون غالباً قانونية , و هنا قد يظن البعض أن الفساد الممارس بالضرائب أو الرسوم الجمركية هو عبارة عن بخشيش و لكن في الواقع هو عبارة عن سرقة موصوفة لأموال الدولة عن طريق تقليل العائدات و الإيرادات و للمواطن عن طريق ارتفاع أسعار المنتجات و عن طريق فرض المزيد من الضرائب لتأدية الالتزامات, وهو فساد مساهم به من قبل الموظف و التاجر أو المكلف و بحسب تقدير بعض الدراسات أن قيمة الرشوة بلغت في العالم ما يوازي التريليون دولار أمريكي سنوياً .

- التخريب : التخريب يعد نوعاً خطيراً من الفساد سواء أكان بعلم الجهات المسؤولة و تحت حمايتها أو يتجاوز الأنظمة و القوانين بالقوة أو الإرهاب و مواجهة السلطة المسؤولة إن اقتضت الضرورة ذلك , وقد يتناول التخريب سلع ذات خطر على الأمن كالأسلحة التي تستخدم أحياناً من قوى إرهابية تابعة لدول أخرى أو المخدرات أو البشر , كذلك يندرج ضمن هذا الإطار تخريب الأموال التي حصلوا عليها بطريقة غير قانونية لاستثمارها أو وضعها في بنوك البلدان الغربية خوفاً من استرجاعها مع مرور الزمن .

- الفساد في التعيين الوظيفي: بحيث تستند الوظائف الهامة إلى عناصر غير كفؤة و لا تمتلك الموصفات و المؤهلات التي تناسب المنصب الذي تعين به مقابل مبالغ مالية أو هدايا عينية أو بسبب الولاء السياسي أو المذهبي أو العرقي أو المصلي و لهذا النوع من الفساد نتائج كارثية و خطيرة تزداد كلما ازداد هذا النوع من الفساد .

- هدر المال العام : و يتمثل في الاستغلال العيني باستعمال السيارات و التجهيزات و المواد العامة في مصالح خاصة و تسخير المرؤوسين للمصالح الشخصية و صرف المكافآت لمن لا يستحقها , و تبذير الأموال في الأماكن غير المنتجة كتأثيث المكاتب الفخمة , و كذلك يمكن تضمين المبالغ المختلطة من قبل لجان الشراء تحت هذا البند .

- الاختلاس : أو ما يعرف بسرقة المال العام بدون وجه حق و التصرف فيه لتحقيق مصالح شخصية.

- التهرب الضريبي : و يقوم هنا رجال الأعمال الفاسدين بدفع الرشوة للمسؤولين و الموظفين الحكوميين بغية الحصول على تخفيض ضريبي كبير أو عدم دفع أية أموال.

- الإحتكار: إعطاء الامتيازات ذات المردود الكبير بشكل حصري أو اتفاق المنتجين أو المستوردين لسلع معينة على منع الآخرين من دخول هذا المجال و الاتفاق على صيغ معينة فيما بينهم من أجل السيطرة على السوق، أو احتكار فئة معينة للمناقصات و الإدخالات في دولة معينة.
- التقاعس في أداء المهام الملقاة من اجل تسخير هذا التقاعس للمصالح الخاصة , مثل المدرس الذي يقاعس في أدائه من أجل جبر الطلاب ليأخذوا الدروس الخصوصية , أو الطبيب الذي يعمل كسمسار للمشافي التزوير: و هنا يتم تزوير بيانات أو أرقام أو حتى شهادات عليا و ما ينجم عن هذا التزوير من نتائج سلبية على مجمل مجالات التنمية .الواقع أن مظاهر الفساد الإداري متعددة ومتداخلة، وغالباً ما يكون انتشار أحدها سبباً مساعداً على انتشار بعض المظاهر الأخرى .

الأسباب المؤدية إلى انتشار ظاهرة الفساد

هناك أسباب كثيرة تؤدي إلى انتشار و تفشي ظاهرة الفساد , الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية و سنحاول التطرق إلى معظم هذه الأسباب :

الأسباب الاجتماعية

تنشأ هذه الأسباب عن التنشئة السلبية غير الصحيحة و غير العلمية و التي تكون عن طريق الأسرة أو المنشآت التعليمية أو المجتمع أو الإعلام أو الذين يدعون العمل الديني من أجل التجارة أو التفريق أو عن طريقهم جميعاً , حيث تشكل قيماً و أعرافاً تعتبر كأساس لسلوك الفرد في المجتمع بشكل عام و في المجال الوظيفي بشكل خاص , فللتربية دور أساسي في مدى الالتزام بالقواعد الأخلاقية و القانونية في ممارسة الوظيفة سواء بشكل سلبى أو بشكل إيجابي , فالمجتمعات التي تستند و ترتكز ثقافتها على سيادة الو لاءات الأسرية أو الالتزامات الإقليمية و القبلية أو علاقات الدعم , يكثر فيها الانحراف عن القواعد و النصوص لا من أجل المكاسب الشخصية فقط , بل من أجل الأقارب من الأسرة و القبيلة و العشيرة , و تزداد آثار هذه الو لاءات في ظل غياب أو قصور الركائز الثقافية و التعليمية عن إدراك هذه الأمراض الاجتماعية و تسليط الضوء عليها و محاربتها و التوجيه الإنساني نحو الولاء للوطن و للأمة , و العمل بهذا الولاء كإستراتيجية أساسية , و هدف يعلو فوق كل الغايات و المتطلبات الأخرى . كذلك يلعب الافتقار أو سوء أداء المؤسسات التي تؤدي إلى التوجيه و التوعية العقائدية على اختلاف أنواعها فكرية , سياسية , حزبية , دينية , أسرية دوراً كبيراً في تكريس الأسباب المؤدية إلى ظهور الفساد.

الأسباب الاقتصادية

هناك أسباب اقتصادية عديدة تلعب دوراً مهماً في انتشار و تجسيد الفساد مثل : ضعف الرواتب و الأجور مقارنة مع تكاليف المعيشة , فالأجور المدروسة بدقة و واقعية بحيث تتناسب مع تكاليف المعيشة تمثل ركناً أساسياً و هاماً في الاستقرار المعاشي و النفسي للعامل أو الموظف , و بالتالي تساهم في بعدهم عن ممارسة الفساد , و حتى تتمكن الإدارة في الجهاز الحكومي أو في المؤسسات من تأمين الكتلة النقدية للقيام بكفاية الأجور لا بد من الاعتماد على السياسات المناسبة في مجالات الاستثمار الأكثر مردوداً عن طريق دراسات جدوى اقتصادية صحيحة و

واقعية , و اللجوء إلى سياسات التدريب و التأهيل للارتقاء بمؤهلات و كفاءة العناصر الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاجية و الإنتاج , وكذلك تلعب أنظمة الحوافز و المكافآت المدروسة و العادلة و المرتبطة بتحقيق الأهداف دوراً بارزاً في تحقيق النظام و القانون و هنا لا بد من التذكير باستخدام سياسات الثواب و العقاب و البعد عن الإنسانية و العواطف التي يجب أن تستثمر في الجوانب الحياتية و ليس في جانب التقييم الوظيفي هذا الجانب الذي هناك ضالة كبيرة في تطبيقه , و كذلك يلعب الفقر و سوء توزيع الثروة , و ضعف وجود الطبقة الوسطى دوراً مهماً في تفشي ظاهرة الفساد و كذلك يتناسب تفشي ظاهرة الفساد طرداً مع انتشار ظاهرة البطالة .

الأسباب الإدارية

يلعب سوء الأداء الإداري دوراً كبيراً في انتشار ظاهرة الفساد سواء من حيث عدم تناسب القوانين و الأنظمة مع معطيات الواقع الاقتصادي و الاجتماعي أو من حيث عدم توفر الكوادر المدربة و المؤهلة و القادرة على إدارة شؤون البلد بكفاءة و إنتاجية , و عدم استخدامها بالشكل الأمثل في حال توفرها و فيما يلي نبين بعض الأمور التي تتعلق بالإدارة و التي تؤدي إلى ظهور الفساد و تفشيه في حال عدم الإصلاح هذه الأمور و منها:

- تعقد القوانين و صعوبة فهمها , بحيث أن إنجاز بعض المعاملات يحتاج إلى الكثير من الورقيات و التواقيع المرتبطة بعضها , الأمر الذي يستغرق الكثير من الوقت , بالإضافة إلى صعوبة فهم القوانين و جهلهم لها يجعلهم يلجؤون إلى الأساليب غير القانونية , و يعطي المبرر للموظف من أجل طلب الرشوة أو عرقلة تنفيذ الطلب في حال عدم إعطائه الرشوة .

- ضعف الأجهزة التفتيشية و الرقابية على الرغم من تعدد هذه الأجهزة , و كبر عدد الأفراد الذين يعملون فيها و إعطاء صبغة عدائية لدور هذه الأجهزة بدل من صفة المتابعة و التوجيه و التي تمثل الرقابة الجيدة و الفاعلة , و كذلك عدم الدقة في اختيار العناصر العاملة ضمن الأجهزة الرقابية حسب المواصفات الشخصية و التوصيف الوظيفي .

- غياب المعايير الموضوعية لانتقاء العاملين في الإدارات أو المؤسسات أو في الوظائف العليا , بحيث يكون معظم التوظيف بعيداً عن التوصيف الوظيفي الدقيق و المناسب لشغل الوظيفة المعنية , و إنما يكون التعيين على أساس الولاء بمختلف أنواعه و المحسوبية و الرشوة .

- ضعف الدور الإعلامي و ضعف الأداء الاجتماعي في التوجيه نحو حجم ظاهرة الفساد و نحو الآثار الناجمة عنه و التي تسيء إلى الوطن و للمواطن , و كذلك من ناحية تسليط الضوء على العناصر الفاسدة و المفسدة و فضحها .

- ضعف أداء الجهاز القضائي من حيث الروتين الصعب الذي يؤثر على فاعليته أو من حيث عدم وجود الكوادر القادرة و المهية للتصدي إلى الفساد عبر القضايا التي ترفع لهذا الجهاز .

- عدم وجود سياسات علنية و قوانين شفافة لمكافحة الفساد و المفسدين , و انخفاض عدد الأفراد الذين يعاقبون بتهمة الفساد .

و هنا لا بد من التنبيه إلى وجود الكثير من الدول الامبريالية التي تتبنى فساد و إفساد المواطنين في الدول النامية و بشكل خاص في دول المنطقة العربية من أجل تحرير الأسواق و فرض النظام النيوليبرالي الذي يحقق مصالحها منطلقاً من ما يسمى بمصطلح العولمة و الذي أصبح أحد أهم أركانه عولمة الفساد .

الآثار الناجمة عن ظاهرة الفساد :

سوف نروي القصة التالية من أجل توضيح النهج الأمريكي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي الذي اعتمد على عولمة الفساد من ضمن النهج الأمريكي المتبع لفرض سياساتهم الهادفة للسيطرة على العالم اقتصادياً و سياسياً و ثقافياً تحت ما يسمى بظاهرة العولمة و التي لم تكن سوى محاولة فرض الرؤية الأمريكية لقيادة العالم بأسلوب تدميري بحت و من أدواته كان عولمة الفساد و بالتالي سرد الحادثة التالية هدفها تسليط الضوء على مخاطر الفساد و استخدامه من قبل الدول الاميرالية و الاستعمارية كمدخل للتهديم أو للركوع أو للاحتلال لأننا برؤيتنا قد يخطأ بعض المواطنين و لكن لا يوجد وطنياً حقيقياً يراهن على تدمير بلده و يتأمر من أجل ذلك و القصة تقول أنه في زمن رئاسة الجنرال ديغول كانت الشبهات تطال أحد أكبر الموظفين بأنه يعمل لصالح دولة معادية لفرنسا , و عجزت جميع الأجهزة المختصة في إثبات هذه التهمة عليه بشكل مادي و ملموس , و رفع الأمر في النهاية للجنرال ديغول , الذي قام باستدعاء الموظف المذكور , و فاجأه ديغول بالسؤال منذ متى تعمل لمصلحة الدولة (س) فأجابته الموظف , لا أتلقى تعليمات و لا أرسلها , فسأله ديغول إذن كيف تتعامل مع الدولة المذكورة , فأجابته الموظف , إن مهمتي تتحصر في أن أختار أسوأ الموظفين من حيث الفهم و الكفاءة لشغل عضوية اللجان التي تبحث المواضيع الحساسة و المهمة المطلوب دراستها و تقديم التوصيات بشأنها لتكون أبعد عن المطلوب و هكذا يؤدي الفساد إلى آثار سلبية على مختلف مجالات الحياة و على مختلف نواحي التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية و في بحثنا سوف نركز على مساهمة الفساد في سوء توزيع الثروة .

انعكاسات الفساد على سوء توزيع الثروة

العلاقة بين الفساد الإداري و العدالة على طرفي نقيض فكما نقى الفساد انحسرت العدالة و العكس صحيح , فالفساد يحول الموارد من الفقراء للأغنياء , الأمر الذي يوسع الفجوة بين هذه النخبة و بقية أفراد المجتمع ممن جراء الرشوة و الاختلاسات و المكاسب المادية غير المشروعة .
وتجدر الإشارة إلى أن الفقر، في منظور التنمية الإنسانية، هو في الأساس قصور في القدرات الإنسانية، قصور في رأس المال البشري الناجم عن التعليم والتدريب والرعاية الصحية، وقصور في رأس المال المجتمعي المتمثل في قلة الحيلة في ظل هيكل القوة القائم. هذه هي جذور الفقر، ومحددات دوماه.
و هنا نقول :

– إن التهرب الضريبي يؤدي إلى خلل في العدالة الاجتماعية حيث أن من لا يدفع الضريبة يراكم الثروات على حساب الذين يؤدون الالتزامات , و بالتالي في مجالات متشابهة يصبح هناك خيارات كبيرة للمتهرب من دفع الضريبة على منافسة الملزم بدفع الضريبة مما قد يعرضه مستقبلاً للخروج من السوق , و هنا يحس الملزمون بدفع الضريبة بالغبن , و أحياناً قد يضطرون للدخول في نفق التهرب الضريبي , و بالتالي المنافسة غير المتكافئة تؤدي إلى خروج الكثير من الاستثمارات خارج العملية الإنتاجية و ازدياد البطالة , بالإضافة إلى أن التهرب الضريبي يؤدي إلى قلة الإيرادات المتوقعة مما يزيد العجز و بالتالي اللجوء إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي و ما يسببه هذا الاقتراض من تبعية سلبية , فإذا كان صانع السياسة المالية وضع حجم الإيرادات الحكومية , وخطط الحجم الإنفاق الحكومي على أساس الطاقة الضريبية المخططة , فإن السياسة الاقتصادية لن تستطيع تحقيق ما ينشده المجتمع من أهداف مختلفة, سواء ما يتعلق منها بتحقيق النمو الاقتصادي , أو تمويل الإنفاق العام , أو تمويل الخدمات الاجتماعية العامة أو الجديرة بالإشباع التي لم يتم إشباعها بالقدر المرغوب اجتماعياً. وأمام

هذا الوضع تجد الدولة نفسها مضطرة إلى التخلي عن بعض الأهداف التي وعدت المجتمع بإشباعها له ، أو قد يضطر إلى فرض ضرائب جديدة تشكل ضغطاً ضريبياً شخصياً ترهق كاهل المجتمع وخاصة الفقراء الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التفاوت الطبقي ، و بذلك فإن السياسة الاقتصادية لن تستطيع تحقيق ما ينشده المجتمع من أهداف مختلفة، سواء ما يتعلق منها بتحقيق النمو الاقتصادي ، أو تمويل الإنفاق العام ، أو تمويل الخدمات الاجتماعية العامة أو الجديرة بالإشباع التي لم يتم إشباعها بالقدر المرغوب اجتماعياً. وأمام هذا الوضع تجد الدولة نفسها مضطرة إلى التخلي عن بعض الأهداف التي وعدت المجتمع بإشباعها له و التي تنعكس بشكل مباشر على الطبقات الفقيرة .

- يؤدي الفساد إلى سوء تخصيص الموارد العامة للمجتمع بما يناسب مطامعها ، فتلجأ قوى الفساد إلى توجيه النفقات الحكومية إلى الاستثمارات التي تحقق لها المزيد من الإرباح بعيداً عن تطوير البنية الإنتاجية التي تحقق قيم مضافة على الرغم من حاجة المجتمع إلى تطوير البنية الإنتاجية ، و بالتالي الفساد يؤدي إلى زيادة الهدر على حساب الإنتاج ، كذلك تعمل قوى الفساد على القيام بأعمال غير ضرورية و لا تحمل أية فائدة من أجل الكسب مثل الإكثار من المؤتمرات و الندوات المحلية و الخارجية ، أو استقدام الخبراء و الباحثين من دول أخرى على الرغم من توفر خبرات محلية أجدر و أكفأ ، و أحياناً يكونوا لا يعرفون شيئاً عن واقع البلد الذي يأتون إليه و بالتالي زيادة النفقات على الدولة بدلاً من توجيه هذه النفقات إلى استثمارات توظف العمالة ، أو إلى صناديق للدعم الاجتماعي .

- الرشوة تؤدي إلى زيادة تكاليف المنتجات المختلفة ، فالرشوة التي يتقاضاها موظف الجمارك يعكسها التاجر على سعر السلعة ، كذلك يؤدي الاحتكار إلى تحكّم شخص أو عدة أشخاص بالسعر مما يؤدي إلى أعباء جديدة على المجتمع و على الطبقات الدنيا خاصة ، كذلك تؤدي الرشوة إلى أن يقوم المتعهد بزيادة التكاليف و بالتالي ترتب أعباء جديدة على الدولة ، و يأخذ الفاسدون الرشوة من المتعهد الذي يقوم بزيادة التكاليف ، و يضطر أحياناً المتعهد تعويض التكاليف على حساب النوعية المقدمة ، و بالتالي سوء الخدمات المقدمة و الاضطرار إلى الاستمرار في الحاجة إلى هذه الخدمات بسبب سوء الجودة و بالتالي استمرار زيادة التكاليف و الأعباء على الدولة بالتالي ازدياد الفقر و البطالة و الأمراض الاجتماعية، لازدياد تكلفة المنتجات المحلية و الخدمات و العقود و الصفقات التجارية و الصناعية مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة و التي تؤدي إلى الفقر في حال لم تناسب الأجور مع متطلبات المعيشة .

- يؤدي الفساد إلى سوء عمل المؤسسات بشكل عام و منها المؤسسات التعليمية و الصحية و المؤسسات المتعلقة بالتدريب و التأهيل مما يؤدي إلى سوء تنشئة فكرية و إبداعية و صحية للموارد البشرية التي يعتمد عليها في تنمية المجتمع و تطويره ، و بالتالي عدم القدرة على تهيئة الكوادر اللازمة لتنمية المجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية أو الإنسانية و بالتالي ضمان استمرارية الفساد وفق مبدأ الإفساد بحيث تكون مخرجات هذه المنشآت بعيدة عن الأخلاق و المبادئ و النظام و القانون ، و بالتالي استمرار الأحوال المعيشة و الاجتماعية نحو الانحدار مع تحيز تام لقوى الفساد .

- كذلك يؤدي الفساد إلى تقديم الخدمات العامة السيئة بسبب عدم وجود الكوادر و الكفاءات التي تستطيع القيام بالمهام بالشكل المطلوب , و كذلك بسبب عرقلة الخدمة المطلوبة من أجل الحصول على الرشوة , و هذا الجو يؤدي إلى الهدر و التسبب و النهب , هذا الأمر يؤدي إلى امتناع المواطنين في حال وجود الإمكانيات المالية عن طلب الخدمة من القطاع العام و اللجوء إلى القطاع الخاص , و بذلك تخفتي ثقة المواطنين بالقطاع العام الذي يظهر بصورة العاجز أو القاصر عن تقديم الخدمات العامة و أنه خاسر و بالتالي غير قادر على المشاركة بعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية مما يعطي المبرر للكثير من المستفيدين و المعادين للقطاع العام إلى تيرير إلغاءه أو خصصته, و أحياناً كثيرة يكون سوء الخدمة مبرمج لارتباط مصالح الموظف مع القطاع الخاص المنتج لنفس الخدمة , كذلك يؤدي الفساد إلى انتهاك الأملاك العامة و تلويث البيئة و تخريب المظهر الجمالي للمدن.

- ينعكس الفساد الإداري سلباً على أصحاب الكفاءات و الخبرات و الطموحين المتميزين بشكل عام , فعن طريق الإدارة غير الكفوة التي تحاول الاعتماد على من هم أقل كفاءة منها مراعاة التوصيف الوظيفي أو عن طريق الضغط على أصحاب الكفاءات من أجل السير في طريق الفساد أو وضعهم في أماكن أقل مستوى مما هم عليه علمياً و بما لا يتطلب كفاءة , فتكون النتيجة الإحباط و اللامبالاة أو النفثيش عن بدائل لتحقيق أهدافهم في مجتمعات أخرى يرون فيها أنها تتميز بهياكل إدارية و بكوادر أفضل و أكثر التزاماً و أوفر مساعلة و بالتالي يكون الخيار هو الهجرة خارج أرض الوطن مما ينعكس سلباً على مسيرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

- يؤدي الفساد إلى فقدان ثقة المواطنين و المتعاملين داخلياً و الجهات الأجنبية مما يؤدي إلى إنفراد مجموعة معينة بالعقود و بالصفقات الداخلية و الخارجية و بالتالي هروب الاستثمارات المحلية و عدم جذب الاستثمارات الأجنبية و كذلك يؤدي الفساد إلى إضعاف روح المبادرة و الابتكار و الإبداع و بالتالي يضعف الجهود لإقامة مشاريع استثمارية, مما يفاقم مشكلة البطالة الموجودة أصلاً و ينعكس على معدل النمو و ميزان المدفوعات و يؤدي إلى أحد أهم أمراض الاقتصاد و هو الاحتكار و انعدام المنافسة و بالتالي التحكم بالجودة و بالأسعار ,

- الظلم الاجتماعي من حيث إن التهرب الضريبي أو سرقة الكهرباء و المياه يزيد من تكاليف هذه الخدمات على المواطن و بالتالي يحس بالقهر و الظلم و الغبن .

- كذلك يؤدي الفساد إلى مجموعة من الآثار الاقتصادية الكلية منها إعاقته للنمو الاقتصادي فما الفائدة أن نحدث النمو، ليغنى الأغنياء ويفقر الفقراء علماً بأن التجربة التاريخية تفيدنا، بأن كل تنمية وكل إصلاح اقتصادي لا يطال جميع فئات الشعب يحدث اختناقات تقود إلى توقفه و فشله، وتقود إلى اضطراب حيال الدولة , و لكن كيف الوضع إذا كان النمو الاقتصادي لا يكفي لقيام تنمية و إنسانية خاصة, كذلك فإن بعض النمو يجهض فرص النمو الاقتصادي ذاته في المستقبل.

- يؤثر الفساد على كل من العدالة التوزيعية و الفعالية الاقتصادية لارتباطه بإعادة توزيع أو تخصيص بعض السلع و الخدمات , حيث يسهم الفساد في إعادة توزيع الثروات لصالح الأكثر قوة ممن يحتكرون السلطة , و يؤدي إلى زيادة عدد المهمشين اقتصادياً و اجتماعياً و سياسياً و ثقافياً , و مما سبق فالفساد يؤدي إلى بروز و ظهور طبقة اجتماعية جديدة من أصحاب رؤوس الأموال خلال سنوات قليلة على حساب الطبقة الوسطى التي تبدأ بالتلاشي و ينحسر دورها الموازن و المطور , أي من دون تطور تاريخي ملازم من حيث المبادئ و الثوابت و الانضباط و الغيرة الوطنية , وبالتالي عودة الصراع الطبقي الذي تم تجاوزه , وبالتالي ازدياد الفجوة بين الفقراء الذين يشكلوا الأغلبية العظمى و الأغنياء الذين يعدوا على الأصابع و بالتالي يتحكم رأس المال بالقرار بشتى

أنواعه خلافاً للنهج المعتاد و تهميشاً للكوادر المؤهلة و المتوازنة و التي بعضها تصبح تعيش بازواجية و بانطوائية , و هنا يجب لفت النظر إلى أن الفساد يخلق نوعاً جديداً من الصراع الطبقي يأخذ شكلاً أفقياً و عامودياً , فبالإضافة إلى الصراع التقليدي ينتج عن الفساد صراع جديد بين طبقات جديدة تكونت عبر أموال و صفقات مشبوهة و بين بقايا طبقة برجوازية وصلت إلى ما عليه عن طريق التراكم الناجم عن أموال مستثمرة في مشاريع نظامية و وفق طرق نظامية و غالباً ما تحاول الطبقات الجديدة إزاحة هذه الطبقات بشتى الأساليب و غالباً ما يكون الصراع لصالحها , كذلك يقوم صراع بين بقايا الطبقة الوسطى و الطبقة الوسطى الجديدة البعيدة عن الأخلاقيات التقليدية و المتوارثة بالإضافة إلى نشوء طبقة فقيرة تشكل غالبية المجتمع مع نزوح الكثير تحت خط الفقر , هذا الصراع الذي يعوق تطور المجتمع بكافة أشكاله و يعوق عمليات التنمية.

أما بالنسبة لدور الفساد في توزيع الثروة على المستوى العالمي " فقد كان حسب الآتي , حيث أنه في القرن الماضي لعب الفساد دوراً كبيراً في إعادة توزيع الثروات بين الدول الامبريالية الغربية و الدول التي يسمونها النامية نوعاً من الدونية , فقد استطاعت الدول الغربية من نهب و سلب الثروات الطبيعية من دول الأخرى عن طريق الغزو و الاستعمار , هذا الغزو الذي لم تنهه إلا بعد أن أطمأنت إلى نوع ثاني من استمرار النهب عن طريق قوى تابعة أو عن طريق إحباط أية محاولة تنموية , و لكن بروز سياسة القطبين و النهجين الرأسمالي و الاشتراكي أدى إلى مناورات قامت بها بعض الدول المتحررة و أثمرت هذه المحاولات عن انجازات تنموية كبيرة حققت الكثير من العدالة الاجتماعية و الاقتصادية , هذا الصراع جعل معظم الدول الغربية تحقق لمواطنيها الخدمات الاجتماعية و الاقتصادية فيما يسمى دول الرفاه الاجتماعي , هذا الرفاه الذي سرعان ما قوض بعد انهيار المعسكر الاشتراكي , و بروز قطب واحد , أحس أنه مالك العالم و يجب أن يكون الجميع تحت قيادته في جميع المجالات , و بالتالي سيطر على مؤسسات دولية كالبانك الدولي و صندوق النقد الدولي , و الشركات متعددة الجنسيات , و الأمم المتحدة , و باستخدام الثورة التقنية كالفصائيات و الانترنت من أجل فرض أسلوب اقتصادي جديد على العالم هو الأسلوب الليبرالي أو ما يسمى الليبرالية الجديدة , و كان هناك هرولة من بعض الدول و ممانعة من دول أخرى , هذه السياسة أدت إلى سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على معظم دول العالم و زيادة الفقر , و ازدياد عدد الأثرياء في العالم , و لكن في النهاية فالفساد الذي يتمتع به هؤلاء قد أدى إلى حصول الأزمة المالية العالمية , هذه الأزمة المالية التي كانت بسبب المشاكل البنويوية التي يعاني منها النظام الرأسمالي و المتمثلة في تكوينه و في تطوره التاريخي , فالتطور التاريخي للنظام الرأسمالي وصل إلى مرحلة التمرکز القوي الرأسمالي لفئات قليلة, هذه الفئات التي تمتلك القرار الاقتصادي العالمي و القرار السياسي و الاجتماعي عن طريق سيطرتها على المؤسسات الدولية الاقتصادية والسياسية التي سبق أن ذكرناها و عن طريق السيطرة على البنوك و البورصات التي بنيت بتأني و بما يخدم مصالحها , و بالتالي فإنه يجب على الجميع الارتباط بها عن طريق تهيئة اقتصادياتها للولوج إليها و عن طريق السياسات اللا أخلاقية و التي كانت المضاربات أهمها, و هنا نجد أن ما يسمى بعولمة رأس المال كان من أخطر أنواع ما يسمى بالعولمة , فالاحتكارات العالمية و التي رأت أن تعظيم الثروة و محاصرة الأعداء , يجب أن يكون عبر سياسات اقتصادية إضافة إلى الإجراءات السياسية و العسكرية بعد أن أثبتت أن الغزو و الحرب لا يحقق الغاية الكاملة, فكان هناك سياسات أدت إلى تخفيض سعر الدولار و رفع أسعار النفط و بالتالي إلى تضخم عالمي , استفادت منه

شركات النفط و عبتت أغلب أمواله في الأسواق المالية بكميات تتجاوز القيمة الحقيقية للأصول بأضعاف مضاعفة , و لكن هذه السياسات أدت إلى انعكاسات سلبية على المستوى الداخلي للقوة الشرائية و التي انعكست بدورها على قدرة مواطنيهم على الوفاء بالتزاماتهم و بالتالي حصلت أزمة القروض العقارية و التي تراكمت , و لكنهم لم يبالوا بشكل مقصود لأن هناك أموال ضخمة من غلاء النفط استثمرت عندهم , و بقي جزء كبير في جيوب الأثرياء و بالتالي يجب سلبها و كان ما كان , و قد أدت الأزمة إلى فقدان ثقة العملاء بالنظام المالي و بالتالي لم تستطع الأموال التي ضخمت في الأسواق من معالجة الخلل و بالتالي زادت الخسائر و أدى ذلك إلى قيام الدول الأوروبية الكبرى كألمانيا و بريطانيا و كذلك الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل في السوق عن طريق ضخ الأموال في المصارف الكبرى على الرغم مما يعانيه هؤلاء من هذا المصطلح , و هكذا أدت هذه الأزمة إلى فقدان الملايين لفرص العمل في جميع دول العالم و خاصة في الدول القائدة لهذا النهج ففي الصين فقد أوائل عام 2009 20 مليون مواطن ريفي وظائفهم , و حوالي 600 ألف مواطن أمريكي في الشهر الأول من العام ذاته و وصل معدل البطالة إلى 7.6% و هو أعلى معدل منذ عشرات السنين , و في بريطانيا توقع أن يخسر 300 ألف فرصة عمل في الأشهر القليلة القادمة و في الخليج العربي ألغيت استثمارات بحوالي 150 مليار دولار حتى هذا الوقت و يتوقع أن يخسر حوالي 130 ألف عامل فرص عملهم, و بالتالي ازدياد العاطلين عن العمل و بالتالي ازدياد الفقراء على مستوى العالم و تكريسي ثراء الأغنياء الذين يعدون على الأصابع و القادم أكبر و أخطر, و أن الأزمة قد أدت إلى ازدياد عدد الفقراء بحوالي 100 مليون , علماً أن عدد الفقراء في الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ 35 مليون , و أن هناك 1% من السكان يمتلكون 20% من دخل البلاد, و أنه في عام 1996 بلغت إيرادات أكبر (500) شركة متعددة الجنسيات حوالي 44% من الناتج المحلي العالمي البالغ (2300) مليار دولار .

- ويشير تقرير التنمية البشرية لعام 1999، إلى أن خمس سكان العالم يعيشون في أعلى البلدان دخلاً يحصلون على 86% من الناتج المحلي الإجمالي و82% من أسواق الصادرات في العالم و68% من الاستثمارات الأجنبية والمباشرة و74% من خطوط العالم الهاتفية. وأما خمس السكان ممن يعيشون في القاع، في أشد البلدان فقراً. فإنهم يحصلون على حوالي 1% في كل قطاع من هذه القطاعات.
- وفي المقابل حقق أغنى 200 شخص في العالم زيادة بأكثر من الضعف في صافي ثروتهم خلال السنوات الأربع الممتدة من 1995 إلى 1998، حيث بلغت تريليون دولار.
- أما بالنسبة إلى دور الفساد في توزيع الثروة في الوطن العربي فإننا ندرس حالة مصر التي هزلت لتنفيذ وصفات المؤسسات الدولية:

فقد أدت السياسات الاقتصادية المتسارعة في بلد مثل مصر، إلي خلخلة التوازنات الاقتصادية الاجتماعية، فأطلقت آلية السوق، وحرية العرض والطلب، والخصخصة المنفلتة، وبيع أصول الدولة بأسرع وأدنى الأثمان، فجرى في ظل الليبرالية الشرسة هذه نقل الثروات إلي فئات جديدة، وشرائح صغيرة من رجال الأعمال ركبوا علي رأس المجتمع، ودخلوا البرلمان وتولوا الوزارات المهمة، وطوعوا التشريعات القانونية، والسياسات التنفيذية لتحقيق أقصى مصالحهم بأسرع الوسائل، وأسهل السبل.

وبعد أن كانت مصر منقسمة إلي طبقات ثلاث، ثرية.. وفقيرة.. وبينهما الطبقة المتوسطة الأوسع والأكبر، أصبحت الآن طبقات ثلاثا بمفاهيم مختلفة، هي طبقة الأثرياء الجدد، وطبقة الفقراء الدائمين، وطبقة تحت خط الفقر، وهي مع

الثانية تضمان أكثر من 95% من الشعب المصري (يقول تقرير لجمعية من منظمات المجتمع المدني أن 1% من الأثرياء يمتلكون 50% من الثروة المصرية!) الأمر الذي يعكس سوء توزيع الثروة بين فئات المجتمع وأفراده.

هذا هو الفقر وطعمه المر، فقد انقسم المجتمع بشكل حاد ومتصاعد، بين ثراء فاحش وأموال مستنزفة، وثرورات تزيد نتيجة المضاربات والاستيلاء علي أراضي الدولة بئس بخس، وتجارة الاستيراد والتصدير المنفلتة، والاحتكارات المحلية والدولية، وبين فقر مدقع يدفع بأغلبية المجتمع نحو الجوع والبطالة ومعاناة غياب الخدمات والمرافق وارتفاع الأسعار الجنوني، هكذا تتسع الفجوة، ويختل التركيب الاجتماعي بشكل يهدد وجود مصر ومستقبلها، مادامت السياسات القائمة عاجزة عن تطبيق تنمية بشرية حقيقية، وعاجزة عن مكافحة الفقر.

و في إحدى دراسات المركز القومي للبحوث الاجتماعية يقول الباحثون: إن المناطق العشوائية تقدم صورة مأساوية لحياة قطاع من السكان، أسر من خمسة أفراد أو أكثر يعيشون في غرفة صغيرة بدون مرافق، رب أسرة عاطل أو عاجز، تتولي الزوجة الأم إدارة شؤون الحياة بلا مصادر، مع ما يتركه ذلك كله من تأثيرات نفسية واجتماعية لا تقل قسوة عن نقص الماديات، تصل بمثل هذا الإنسان إلي الشعور التام بالعجز، مروراً بالاكتئاب، وانتهاء بالجريمة!.

- مقتضيات الإسراع بإستراتيجية وطنية شاملة للحد من الفساد و معالجته :

1 - ازدياد حجم الأموال المفقودة بسبب الهدر و النهب إلى مبالغ كبيرة ،فبحسب رأي مسؤولين حكوميين قدر حجم التهرب الضريبي بـ200 مليار ليرة سورية و قيل أن الأموال الناجمة عن الفساد و الهدر تقدر بين 20-40% من الناتج المحلي .

2- ارتفعت أسعاراً لمساكن والإيجارات والمواد الاستهلاكية بنسب كبيرة تفوق قدرة معظم أبناء المجتمع .

3 - ارتفاع نسبة البطالة ، و ازدياد عدد الفقراء و من هم تحت خط الفقر .

4 - وزع الناتج المحلي الإجمالي عام 1994 بنسبة 46 % للرواتب والأجور، 54 % للأرباح والربووع، و أصبحت نسبة الرواتب عام 2003 حوالي 38% ، وحوالي 33% عام 2008 .

5 - امتلاء الصحف و بشكل يومي بحالات فساد كبير و خطير و منها :

مليارات الليرات سرقت نتيجة التزوير في جمارك طرطوس ، سرقة المازوت و البنزين المار في أنابيب مؤسسة المحروقات و استمرار السرقة على الرغم من نشر هذا الموضوع بالجرائد الرسمية ، سرقة الأدوية الخاصة بأمراض السرطان و ابتزاز المرضى في مشفى البيروني ، ثلاثة تجار يقدر التهرب الضريبي بمئات الملايين ، الحرائق المتكررة و منها معمل الغزل الذي قدرت الخسائر بحوالي 10 مليارات ، أغذية فاسدة ، أدوية فاسدة ، التعدي على أملاك الدولة ، تزوير العملات المحلية و الأجنبية

6 - الأزمة المالية العالمية و تحولها إلى أزمة اقتصادية ، كارثية النتائج و بالتالي هنا يجب لفت النظر أن لا تتحول هذه الأزمة إلى شناعة نلقي عليها أخطائنا لتبريرها ، و كذلك أن لا نحول هذه الأزمة لمبرر للهجوم و التشفي من الأداء ، بحيث نتقبل جميع النتائج في حال الاستخدام الأمثل و الأكفأ للموارد المتاحة و ضمن سياسة واقعية تناسب خصوصية المجتمع السوري و تناسب بنيانه و ألا .

- 7 - الاجتماعات و اللقاءات التي تحاك على مستوى المنطقة و على المستوى الدولي لتقويض الانتصارات المتتالية التي حققتها قوى المقاومة و الممانعة .
- 8 - محاولة البعض للترويج لثقافة فساد بأسلوب علني و شفاف و صريح , بحيث أصبح أسلوب غريشام القائل بأن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول تطبيق على الكوادر البشرية النزيهة و الكفؤة.
- 9 - تراجع مؤشرات الاقتصاد الكلي , وتراجع القطاعات الإنتاجية.

مقترحات لمعالجة ظاهرة الفساد :

و أخيراً نقول ما العمل هل نياأس؟ أو هل وصل الفساد عندنا إلى مرحلة لا نستطيع التصدي له ؟ أي أصبح قدر لا بد منه , و هل انعدمت القدرات و الكفاءات القادرة على مواجهته ؟

هنا نقول أن الفساد مرض مشخص انتشر بشكل واسع و لكن ليس هناك صعوبة بمواجهته و التصدي له على الرغم من محاولة البعض تعميم ثقافة الفساد, بحيث أصبح الفاسد لدى الكثير من مدراء المؤسسات و بعض أصحاب المناصب هو المعيار الصحيح , و المنضبط و الأخلاقي هو المتخلف الرجعي عن مواكبة الحضارة و القوانين العالمية , هذا على الرغم من المحاولات الجادة و الكثيرة التي نسمع بها و تقوم بها مؤسسات وطنية من أجل الحد من الفساد من أجل القضاء عليه و لكن للأسف فإن هذه الأمواج تتلاشى أمام صخرة الفساد المنتشرة في مؤسسات أخرى و من هنا نطالب المؤسسات التي تتصدى لهذه الظاهرة بتطبيق قانون الأحكام العرفية ريثما نستطيع الوصول إلى إصلاح المؤسسات المسؤولة عن المحاكمة العادلة و الشديدة بما يتناسب مع الجرم المرتكب , و كذلك لا بد لنا من الشكر و التشجيع للصحافة السورية الحكومية و الخاصة التي تحاول التصدي لهذه الظاهرة من خلال تسليط الضوء على الكثير من الأحداث اليومية فلا يكاد يخلو عدد من جريدة يومية أو أسبوعية من حوادث فساد صغير أم كبير , ولكن لا بد من إستراتيجية جديدة تواكب خطة شاملة للإحاطة بالفساد و مواجهة الفاسدين من أجل المكافحة شبه التامة .

و هنا لا بد من ذكر الحادثة الطريفة الواقعية التالية و التي تعبر عن سلوك الفاسدين و دورهم التدميري: في أحد الجلسات زوجة أحد الأشخاص الذين استلموا منصب لبعض سنوات بعد سنوات من التنظير و المحاربة على ذمتهم , هذه الزوجة التي كانت تتكلم عن الفاسدين و النهائيين أصبحت بعد أن أبعد زوجها بعد حوالي ثلاث سنوات تقول أنه يحق لمن يحمل شهادة الدكتوراه أن يسرق حوالي خمسة عشر مليوناً من أجل ضمان المزعة و البيت و السيارة و الفيلة , و تتحدث باستهجان حول من يدافع عن المال العام أو عن الأخلاقيات العامة حتى لو كانت هذه الأخلاقيات تتكلم حول منح الجسد مقابل المنافع , بالمحصلة الوصول إلى هكذا مرحلة هو ناقوس خطر, بالإضافة إلى وجود مدراء لا يخضعون لأي سلطة رقابية يحسون أنفسهم فوق القانون و النظام و فوق جميع المؤسسات يتصرفون بمؤسساتهم كمزارع خاصة , يعتمدون في الإدارة أسلوب يعتمد على وضع الإنسان ذو الكفاءات في أماكن لا تناسب كفاءاته و افتعال المشاكل بين الموظفين الذين يختارون على أسس صراع و ليس أسس وفاق بالإضافة إلى مركزية و وحدانية القرار .

النماذج السابقة تحاول أن تظهر انعدام الكفاءات و الشرفاء و المنضبطين على العكس مما هو موجود, فمهما حاول هؤلاء فلن يستطيعوا أن يغيروا الواقع الموجود الذي يظهر للمتابع وجود آلاف الشرفاء و المنضبطين و الجاهزين و القادريين على الحد من الفساد في جميع المؤسسات و في جميع الأقاليم و المنظمات

و الهيئات , و هنا نقول أن الأوان للبدء بحملة وطنية للحد من الفساد عبر تعاون الجميع و ترك جميع الأمور الخلاقية لما بعد 'فليس المهم مغالبة الناطور و لكن المهم هو العنب " و حتى لا يفهم من موضوعنا حماية أحد قلنا تأجيل الأمور الخلاقية لأن معالجة الفساد لا تتم إلا عن طريق خطة متوافق عنها وطنياً سواء على المستوى الشعبي أو المؤسسي و لذلك لا بد من البدء بحملة شاملة تبتدئ من القضاء و التعليم تحت رعاية لجان إقليمية يشهد لها تاريخها.

و هنا نقول: أنه بلا تعاون الجميع و بلا النظرة الوطنية للجميع لا يوجد حل , فالكلام العبثي غير المنظم لا يجدي نفعاً و مللنا من قبل المنظرين و المتهمين من جميع الأحزاب و المستقلين و القوميات و حتى بعض الفاسدين , فهذه الجهود بحاجة إلى تعاون تام و متكامل يبدأ من الأسرة التي لها دور كبير في التنشئة الصحيحة و الصائبة و المرممة لأخطاء المؤسسات التعليمية و للثقافات المستوردة , مروراً بإصلاح التعليم للوصول إلى الجودة المتناسبة مع خلق أجيال من المنضبطين ذو الكفاءات على أساس أن التربية من اختصاص هذه المؤسسات بالإضافة إلى التعليم و حتى قبل تعليم القدرات, متلازماً مع إصلاح القضاء عن طريق تعيينات جديدة و اصطفاء الموجود, و هنا نقول لا ضرر من أن تكون المسؤولية القصوى في هذه الفترة لأية مؤسسة قادرة و جاهزة, فالمهم الحد من الفساد و ليس المهم من يحد.

و كذلك هنا يجب ذكر دور الإعلام هذا الدور الكبير و الفاعل في تسليط الضوء على أماكن الفساد و على التشهير بالفسادين خلال فترة المجابهة من أجل الوصول إلى فرض الانضباطية الذاتية المحمية بالقوانين المناسبة , و أن يكون الدور ملقى على كافة أنواع الإعلام المقروء و المسموع و المرئي , بالإضافة إلى العمل على نشر ثقافة عامة تسمى ثقافة النزاهة و الكفاءة موجهة ضد من يحاول أن يفرض ثقافة الفساد , و هذه الثقافة تكون بتعاون الجميع من إعلام و مثقفين و كاتبيين و فنانيين و نقابيين و حزبيين باختلاف انتماءاتهم , و نقابات و منظمات وطنية .

و كذلك لا بد لنا من ذكر دور رجال الدين في هذه المواجهة نحو وضع الأديان السماوية في مكانها المناسب لخدمة الإنسانية و للمحبة و الولاء للوطن , فالوطن للجميع و ملكيته للجميع , و بالتالي محاولة القضاء على الأفكار الخاطئة التي تحلل سرقة المال العام و التي تكون عن طريق أحاديث عبسية أو عن طريق الفكاهاة و الدهاء , كذلك إعادة التعاليم الأساسية للأديان التي تدعو إلى عبادة الله و محبته و احترام الوالدين و الأكبر سناً و إتباع الحق و حسن الجوار و العدل و الإحسان و ابتهاج رحمة الله , و احترام الموت و الرهبة منه , و أن المال وسيلة و ليس غاية, و أن روح الجماعة هي الأساس في متانة المجتمع و صلاحه , لا الفردية التي تدعو إليها الليبرالية الجديدة و الأفكار الغربية .

إضافة إلى ما سبق لا بد من الإجراءات التالية :

1 - إن إصلاح سياسة الأجور و الرواتب و المكافآت المالية و المادية بحيث تتناسب مع المستوى المعيشي من جهة, و تحقق نوعاً من الربط بين الأجر و الإنتاجية , من جهة أخرى يعد من المجالات الهامة التي يجب أن يبدأ الإصلاح بها , فالأجر المقترن بالكفاءات و المهارات الجيدة يؤدي إلى الإنتاجية الجيدة, و إن النوعية الجيدة من المؤهلات و الكفاءات غالباً لا تعطي الإنتاجية المناسبة دون سياسة تحفيزية من الأجور و ملحقاتها إضافة إلى أن السياسة المناسبة من الأجور تؤدي إلى التخفيف من :

1 - الفساد و الهدر و الذي يمكن الاستفادة من الأموال التي تنتج عنها في منح فرص عمل .

2 - هجرة الكفاءات و العقول و التي يمكن الاستفادة منها في إعداد و تأهيل كوادر .

3 - إتاحة فرص عمل كثيرة من خلال :

- أ - الاكتفاء بعمل واحد في حال أن الأجور تحقق مستوى معاشي يحقق الحياة اللائقة للأسرة بدلاً من العمل بأكثر من وظيفة .
- ب - هناك الكثير من الذين يقومون بالعمل و هم غير راغبون به و خاصة من النساء , و بتوفر المال يتخلون عن فكرة العمل .
- د - إن سياسة الأجور المناسبة تؤدي إلى التخفيف من عمالة الأطفال و بالتالي إتاحة فرص عمل جديدة .
- هـ - إن سياسة الأجور المناسبة تؤدي إلى تحسين الخدمات التعليمية و الصحية بما يؤدي إلى تطور في تنمية الموارد البشرية في حال ترافقه مع إصلاح التعليم و الإصلاح الإداري .
- و- إصلاح الأجور يؤدي إلى تمكين الأسرة من متابعة و مراقبة أطفالها مما يؤدي إلى تحسن في تنشئة الأسرة لأطفالها .
- ز - إصلاح الأجور يؤدي إلى التخفيف من حدة الفقر كمرحلة مبدئية من اجل القضاء عليه .
- ح- إصلاح الأجور يؤدي إلى زيادة إنتاجية العاملين كون الأجور تعتبر من المحفزات التي تشجع العاملين على بذل كافة الجهود أثناء العمل .

2- إصلاح القطاع العام :

إن إصلاح القطاع العام دوراً هاماً في مسيرة الإصلاح الاقتصادي , و ذلك بسبب الأهمية الكبيرة التي أقيت على عاتق هذا القطاع منذ بداية الثورة و الأدوار الملقاة على عاتقه في الوقت الراهن و في المستقبل , حيث أن القطاع العام كان المحرك و القائد لمسيرة التنمية في سورية منذ الستينات و حتى وقتنا هذا و لولا وجود هذا القطاع لاستحالة إمكانية الاستمرارية في التنمية , و لكن ظروفًا كثيرةً داخلية و خارجية قد أعاقت مسيرة الكثير من المنشآت و المؤسسات و المعامل , بحيث أصبح هذا الوضع مبرراً لطلب الكثيرين خصخصة هذا القطاع , و لكن يجب القول أن القطاع العام غير خاسر , و إنما لم يوضع في ظل ظروف مناسبة للنهوض و الربح لقيادة الاقتصاد, فالقوانين و الروتين و المركزية تحكم هذا القطاع و تقيده , بالإضافة إلى الفساد المستشري في مفاصله سواء من الإدارات العليا أو حتى من أصغر الموظفين , و غياب سياسة الثواب و العقاب بالطريقة المناسبة و قدم الآلات و البطالة المقنعة, بحيث كان في وقت من الأوقات هذا القطاع مكاناً للتوظيف الاجتماعي , بالإضافة إلى التغيرات العالمية المحيطة التي حصلت في وقت لم يتمكن هذا القطاع من التكيف بسرعة معها, مما جعل هناك كساداً في بضائعه , و الهدر الكبير جعل هذا القطاع خاسراً , كل هذه الأمور جعلت هذا القطاع ينظر إليه كعبء معيق لعملية التنمية ,

وكلامنا السابق لا يعني أنه يجب عدم الاعتماد على القطاع الخاص, و لكن يجب تشجيع القطاع الخاص و إفساح المجال أمامه في كافة القطاعات و المجالات في ظروف تنافسية شريفة حتى بالنسبة للقطاعات التي يعمل بها القطاع العام, و لكن حتى هذا الوقت لم يأخذ القطاع الخاص الدور المنوط به , و من ثم يجب على القطاع الخاص إصلاح نفسه , فهو بحاجة إلى الإصلاح و إعادة ترتيب أوضاعه و أساليبه و أخذ دوره الوطني الحقيقي من اجل تحقيق أعلى درجات المشاركة و المساهمة مع القطاع العام بما ينعكس إيجاباً على التطور الاقتصادي و الاجتماعي , و لا يتم ذلك إلا بإعادة نظرة هذا القطاع إلى الاستقرار و الربح المناسب من أجل الاستمرار في المستقبل, و بالتالي الاعتماد على سياسة تشغيلية مناسبة تعتمد على سياسة لأجور العاملين في القطاع الخاص بما يتناسب مع جهودهم, و بما يؤمن مستقبلهم, و جعل جودة المنتج الأساس في تحقيق الأرباح و مطالبة الحكومة بحقوقه و لكن إعطاء الدولة كافة الالتزامات كالضرائب و الرسوم و يجب على هذا القطاع أن يكون السند في محاربة الفساد و المفسدين , و أن يغير نظرتة الاستثمارية المرحلية بحيث يتصدى لمشاريع ذات كلفة عالية , و أخيراً يجب القول أننا لا نتحيز إلى القطاع

العام أو الخاص , و إنما إلى القطاع الأكثر كفاءة و قدرة على السير بعملية التنمية و الأكثر قدرة على الاستثمار الصحيح لموارد البلد في الوقت الحالي و المدى القريب .

3 () - الوصول إلى جودة الخدمات الصحية , و استمرار القطاع الصحي العام بتأمينها للجميع و خاصة للشرائح الفقيرة .

4 () - حل مشكلة السكن العشوائي بأسلوب وطني أنساني يضمن حقوق المواطن و الدولة .

5 () - سن قانون جديد للعمل يراعي حقوق العمال و أصحاب العمل , بحيث يضمن استقرار و استمرار العمالة , بما ينعكس على الإنتاج و الإنتاجية .

ولكن يجب أن تترافق الإصلاحات السابقة مع الإصلاح الإداري

على الرغم من أهمية الإصلاحات السابقة و لكنها تبقى حبرا على ورق ما لم تتزامن مع الإصلاح الإداري و ذلك انطلاقا من أهمية الأداء الإداري المتقن و الجيد, فعلى الرغم من كون الموارد البشرية عنصرا مهما في عملية الإنتاج الاقتصادي و الاجتماعي, فذلك هي العامل الأهم في إدارته إضافة إلى الأبعاد التنظيمية الإدارية و القانونية التي تحكم سير العمل .

و يكون هدف هذا الإصلاح

1 - أن يكون التعيين على أساس الكفاءات و القدرات و المهارات التي تتناسب الوظيفة, و نقول أن سورية بشكل عام و القطاع العام خاصة يعج بالقدرات و الكفاءات التي لم تأخذ دورها و بالتالي يمكن الاعتماد عليها , مع التأهيل و التدريب المستمر لكوادر جديدة , فالإصلاح الإداري و القضاء على الفساد لا يقوم من دون وجود إدارة قوية و نزيهة و فاعلة .

2 - توحيد أجهزة الرقابة و اختصارها في جهاز أو جهازين فاعلين خيرا من تعددها بدون فاعلية و تضارب في عملها , و أن تكون هذه الأجهزة غايتها حسن سير العمل , أثناء العمل و بعده و بالتالي أن لا تعتمد على الرقابة اللاحقة فقط و إنما كشف الأخطاء أثناء سير العمل و أحيانا التنبيه قبل وقوع الخطأ و فصل هذه الأجهزة عن السلطة التنفيذية .

3 - تخفيف الروتين و القيود و الإجراءات الحكومية و تسهيل الاتصال بين المواطن و مختلف الأجهزة الحكومية .

4- إصلاح التشريعات بحيث تصبح توفر قدر كبير من الشفافية في القوانين و التنظيمات المختلفة , سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو قضائية أو إدارية , التي من شأنها الحد من انتشار الفساد, و كذلك تعطي القدرة على المساءلة و المحاسبة السريعة و الفاسية للجميع , فالكل تحت القانون .

5 - التخلص من المركزية , في حال الوصول إلى العناصر الكفوءة القادرة على المبادرة و الإبداع .

و هكذا يجب أن تكون الانطلاقة هي الإحاطة بالفساد و الحد منه مرحليا و تأجيل الأمور الخلافية التي أغلبها مغلوط الذي يربط الفساد بزمان معين أو بايديولوجية معينة أو بقومية معينة أو بطائفة معينة أو بإقليم معين, و هنا لا بد أن نقول لا يوجد فساد مصبوغ بشكل كامل بلون واحد , فلا يوجد دين أو حزب أو هيئة أو إقليم إلا و يحوي فاسدين و هم أقلية و يحوي محافظين و هم الأكثرية و هؤلاء بالممارسة غير منتمين إلى هذه الإطار التنظيمية , فالمهم هو استمرار الوحدة الوطنية و الأهم هو التهيئة الصحيحة و القوية للأخطار القادمة , فيجب أن تبقى سورية قوية و جبارة و ماردة في مواجهة جميع المؤامرات و المعاهدات و المخططات كما كانت , و حتى نستمر هكذا بحاجة إلى جهود الجميع تحت مظلة القانون و الانضباط الاجتماعي .

و أخيراً في المرحلة الانتقالية المتمثلة بالإحاطة من أجل المكافحة لا بد من تشكيل لجنة مركزية مؤلفة من شخصيات مشهود لها بالنزاهة و الاستقامة و الحكمة غير آخذين أي خلفيات غير وطنية بحيث تكون هذه اللجنة مستقلة عن السلطات الثلاث ، و تابع لها لجان فرعية في جميع المحافظات السورية و تكون مهمة هذه اللجنة مؤقتة حتى الوصل إلى إصلاح إداري يصل إلى الأجواء الصحيحة لعمل جميع المؤسسات في سورية و تعمل على:

الاتصال و التواصل مع عامة الشعب عن طريق نشر الصناديق التابعة لها في المحافظات أو فروعها و عن طريق استخدام التقنيات الحديثة و الانترنت ، و يكون لها علاقات ارتباط مع المؤسسات الإعلامية المتنوعة و يكون لها إصدارات مستمرة تشخص الفساد و تلاحق الإجراءات المتخذة بحق الفاسدين و تشهر بالفاسدين المثبت فسادهم .

و أخيراً نقول إن كنا ندرى فتلك مصيبة و إن كنا لا ندرى فالمصيبة أكبر ، فبالون الانعكاسات السلبية للفساد يكبر باضطراد ، و إن انفجار هذا البالون سيؤدي إلى نتائج كارثية ، و بالتالي للحد من هذا الانفجار يجب أن نمتلك النية الصادقة و الإرادة القوية و الإدارة الكفوة هذا ما نتمناه و نتبناه و نعمل له و نلاحظ أنه بدأ بالفعل .